

لشؤون النساء بيان باسم الامتدى  
لمكافحة الاتجار ائتل افالو، الامتدى  
ح الامتوسط لمكافشبكة البحر الابيض و، بالنساء  
جمعية الامتدى للمرأة و، الاتجار بالنساء  
الاطراف في تمرالدورة السادسة لمؤفي، الريفي  
اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاجريمة الامتدى عبر  
الوطنية.

15 أكتوبر 2012، فيينا الامتدى

اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية في عام 2000  
لمكافحة الاجريمة الامتدى عبر الامم المتحدة  
بروتوكول بغالبا ما يسمى بروتوكول، الوطنية  
مع ومعاقبة الاتجار قمنع والى باليرمو، يسعى  
يوفي يول والاطفال. اما النساء سيبالاشخاص لا  
تنفيذي تقريرها الذي يستعرض من ذلك العام وف  
لنتائج موجز بروتوكول نشرت الامانة هذا ال  
في مختلف جيّد الاممارسات الابقة الدراسات الامتدى  
ل أو الخدمات أو اعمد ال على طلب بالبلدان في مجال  
الغير استغلال على السلع التي تشج

خذتها بعض نرحب بالتدابير التي اتأ أو  
عند النظر وإيسلندا البلدان مثل السويد والنرويج  
على استغلال في الطلب على الخدمات التي تشج  
جريم شراء تلى إذ تهدف هذه التدابير، خرينال  
سق تمام مع المادة 9 الخدمات الجنسية. وهذا النهج يت  
باليرمو والمادة 6 من اتفاقية القضاء من بروتوكول  
خاذا قرار بات، أة على جميع أشكال التمميز ضد المر

وبتصنيفها جريم شراء الخدمات الجنسية. بت  
الحكومات تعلن، شخص على انه جريمة بالالات جار  
بالدهاناً للشبكات الاجرامية وبتشديد اللهجة جهر  
لهذه مفتوحة  
ليست ساحة  
الممارسات.

رت بعض الدول في الوقت نفسه أن تعالج وقد قر  
بتشجيع، الخدمات الجنسية على طلب المسألة  
البغاء، إذ يتم باستغلال الرجال على شراء النساء  
حملة لتشكول حسب قوله. هذا الشراء بشكل مسؤ  
لة مسأعلى ذلك. ففي هولندا مثالاً سدادات الجريمة  
لا يجوز بأي طريقة مسؤولية البشر شراء  
ولاء الرجال ليسوا منتجات أو بضائع النساء و، وحال  
إطلاقا بيهم أو شراءهم على هذا النحو يمكن

وكولن يكون أي تفسير لهذا البروتأ ينبغي  
اتفاقية القضاء على جميع أشكال سقا ممت  
وق الصكوك الدولية لحقوقومع، التمييز ضد المرأة  
اتفاقية م المتحدة وما فيها ألإنسان في منظمة ال  
واستغلال بشرل على قمع اتجار 1949 التي تنص  
الذي اتخذه البرلمان القرار ولذا فقد نحيي ببغاء ال  
على اعتماده من جدي دالفرنسي عام 2011 والذي يؤك  
حقوق لودلك بناء على البغاء للاتجار ونهج إلغائي  
الانسانية.

مع اودة الوقوع وروخ ظلفت الانتباه الى ودي ثانيا ن  
الامر الذي غالبا ما يجري اهماله، دأضحية الاتجار مجد  
من كل على طرف بسبب قوانين الهجرة للدول الأ

ترحيل فعملية قلمي. الوطني والاي نال صعيد  
هم إلى بلدان لضحايا إلى بلدان المرور العابرة أو  
بتعزيز الوهم لدى اسيمال، سياسة من تشرة الأصلية  
ن مع العلم أ، الضحايا أنها ستجد هناك بعض المساعدة  
بل هذا النوع من الدعم قد أصبح اليوم نادر الحدوث.  
. تمام اعكس تثبت التي نسمعها تاشه ادا ل إن  
النساء اللواتي رجعن إلى بلدانهن غالبية ف  
على البغاء أجبرن، الأصلية أو إلى بلدان العبور  
فوجدن أنفسهن في دوامة، للبقاء على قيد الحياة  
دا امرأة وقعت مجد جديدة من اتجار الأشخاص. وكل  
بالوضوح التام على، تدل الاستغلال ضحية هذا  
يوم تقديم المساعدة على استطاعتنا فشلنا وعدم  
أمكن ذلك.

ي لإعادة رغم قدرة الدول الأطراف على التصد  
ضحايا فإن بعض قوانين الهجرة وبعض استغلال ال  
ل، التزامات الإقليميّة كنظام دبلن في أوروبا  
يجب أن تسود تزال تشكّل عبقاً لذلك. لذا  
الدولية مثل اتفاقية مكافحة الجريمة الاتفاقيات  
القوانين والمنظمة على الاتفاقيات الإقليميّة  
الوطنية.

لكل ولوية أحوال إلى ضمان المن دوبيين جمعي عن دعو  
عرضة للاتجارن ولك قد تت بأنها وصف امرأة  
النظر عن جنسيتها أو وضعها بغضو ذلك، جددام  
البلد الذي قد ات فمن مسؤوليوني. وبالتالي القان

امّة دول حدّ وضع ،تمّ فيه تعريّف الضحايا  
فضل وجه ممكن.توفير المساعداة على الاتجار،و

النقط الةة اءى خصيصة خيرا سننظر أ  
ات آليإنشاء وهىلأ،أعراضها هذا الاسبوعسيجري است  
من أجل،بروتوكولاته او لرصد تنفيذ الاتفاقية  
في مكافحة الدول الاطرافضمان مسؤوليّات  
و تجاه المجتمع الوطني أعلى الصعيد سواء،الاتجار  
نشر ملزمة بالدول هذه تكون أنبحيث،الدولي  
يعية أو التشرتقاريري بخصوص التدابير  
بغية غيرها التي بلورتها وأرية دال قضائية او الا  
تنفيذ الاتفاقية.

الآلية التي تكون ن أمن المحبذ ،رأينا حسب  
وضعتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال  
باقية الآليات. لإنشاء نموذج،التمييز ضد المرأة  
تقوم،ةدولي ال اتاستعراض الانتهاء أي بعد وهكذا  
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز لجنة  
تعليقات على كيفية تنفيذه نشر ضد المرأة ب  
بالاعتبار آخذة،تفاقية من قبل الدول الاطرافال  
والصعوبات التي تواجهها ايجابية الجوانب ال  
على تقديم توصيات من اجل زكما ترك،الدول  
نظمت الغير الم بإمكان وبتحسين خطط التنفيذه  
تنشرن أون تشارك في هذه التقريري ة أحكومي  
اجعة في اللجنة المرتمساعدمحددة لديها تقريري

ير المقدمة من قبل الدول تقييم صحة التقار  
طرافاً.

ة رصد قوي آلية طراف على اعتماداً نحن نحتّ الدول  
منظمة عبر للاتفاقيه على الاجريمة اللتنفيذ  
بهايت المتعلقة البروتوكول الوطني و

القصص التي فقصص النساء التي نسمة  
على عكس ذلك. فاللواتي رجعن تدل -ترويها النساء  
الى بلادهم الاصلية أو الى بلاد ال عبور غالباً ما عدن  
الى ممارسة الدعارة من اجل البقاء على قيد الحياة  
في اطار -تجارداخل دوامة جديدة من ال فوجدن انفسهن  
-دورات جديدة

فكل امرأة تم إعادة تضحيتها من جديد ترمز تصور  
أشد الوضوح الى فشلنا و عدم قدرتنا على المساعدة  
عندما أمكن ذلك.

لإعادة تصدي ل رغم ان الدول اطراف قادرة على ا  
-استغلال النساء اللواتي تم تعريتهم كضحايا  
ن بعض قوانين -تبقى- فلا تزال -باعتبارهم ضحايا  
الالتزامات الاقليمية كنظام دبلن في الهجرة او  
اوروباً لا تزال تشكل عبقاً.

يجب ان تسود الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية  
مكافحة الاجريمة المنظمة,

يتأكدوا ان النساء اللواتي ي ان ل ندعو ال مندوبين ا  
تم تعريتهم كضحايا ممكنة للاتجار قادرات على  
ضحايا الاتجار الحصول على حالة أولوية باعتبارهن

وذلك بغض النظر عن جنسيتهن او وضعهن , وبالتالي فعلى البلد الذي يتم فيه القانوني تعريهن ان يتحمل مسؤولية ايقاف دوامة الاتجار , وتقديم المساعدة على افضل وجه ممكن للضحايا ,

نتطرق اليها تتعلق -النقطة الاخيرة التي- اخيرا التي سيتم باحدى النقط -ديداحت-بشكل خاص مناقشتها هذا الاسبوع الا وهي اعتماد آلية لرصد ,تنفيذ الاتفاقيات وبروتوكولاتها

ونحن نعتقد ان هذه الآلية ينبغي ان تضع الدول اطراف مسؤولياتها سواء داخل اطارها الوطني او تجاه المجتمع الدولي.

وقد تكون الدول اطراف ملزمة بكتابة تقارير ص التدابير التشريعية او القضائية او بخصوص من اجل -بلورتها-الادارية او غيرها التي وضعتها ,تنفيذ الاتفاقيات,

فباعثقادنا ينبغي ان تؤخذ الآلية التي نموذجاً لذلك, وهكذا لجنة -وضعته-اعتمدها وعند انتهائه كل استعراض دوري تقوم اللجنة كيفية تنفيذ الاتفاقيات من قبل بتعليقات على بالاعتبار الصعوبات - آخذة-الدول اطراف مع الاخذ التي تواجهها هذه الدول والجوانب الايجابية ,واقترح توصيات,

وبامكان المنظمات الغير عامة عملية التقارير حكومية ان تشارك فيها ,

فمن خلال تقديم تقاريرها الى اللجنة تقوم  
-بمساعدة اللجنة الحكمة ات الغير حكومية المنظمة  
في تقييم صحة التقارير المقدمة من-المراجعة  
الدول اطراف,

دول اطراف على اعتماد تنفيذ الية نحن نحث ال  
رصد قوية للاتفاقية حول الجريمة المنظمة عبر  
والبربتوكولات المتعلقة بها. وطنية وال

**Déclaration au nom du Forum pour les femmes et les développement (FOKUS), la Coalition contre la traite des femmes (CATW), Le lobby Européen des femmes (LEF), le Réseau Méditerranée contre la traite des femmes (MNATW) et Rosa, pour la sixième session de la Conférence des Parties à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée.**

*Vienne, Autriche, 15 octobre 2012*

En 2000, la Conférence des parties à la Convention de l'ONU contre la criminalité transnationale organisée, adoptait le Protocole visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, le plus souvent connu sous le nom Protocole de Palerme. En juillet de cette année, dans son rapport examinant la mise en œuvre du protocole, le Secrétariat publié un résumé des résultats des études sur les bonnes pratiques menées dans différents pays, concernant la demande pour le travail, les services ou les biens qui favorisent l'exploitation d'autrui.

**En premier lieu,** nous nous félicitons des mesures prises par certains pays, comme la Suède, la Norvège et l'Islande qui criminalisent l'achat de services sexuels, lorsqu'ils considèrent la demande pour des services qui favorisent l'exploitation d'autrui. Cette approche est tout à fait conforme à l'article 9 du Protocole de Palerme et de l'article 6 de la Convention CEDAW. En criminalisant l'achat de services sexuels, les gouvernements envoient le message fort et clair aux réseaux criminels que leurs pays n'est pas ouvert à eux pour ce type de commerce.

Certains pays ont quant à eux choisi d'adresser la question de la demande pour les services sexuels, en encourageant les hommes à acheter les femmes dans la prostitution de manière soit disant responsable. La Campagne Echec au Crime (Crime Stoppers Campaign) aux Pays-Bas en est un exemple. On ne peut en aucune manière acheter un être humain de façon responsable. Les femmes et les hommes ne sont ni des produits, ni des marchandises et ne devraient jamais être achetés ou vendus comme tels.

Toute interprétation du protocole doit être cohérente avec les autres instruments internationaux relatifs aux droits humains des Nations Unies, y compris la Convention de 1949 pour la Répression de la traite des êtres humains et de l'exploitation de la prostitution d'autrui, et de la Convention CEDAW. C'est pourquoi nous saluons particulièrement la résolution adoptée par le Parlement français en 2011, qui réaffirme une approche de la traite et de la prostitution abolitionniste fondée sur les droits humains.

**Deuxièmement**, nous souhaitons aborder la re-victimisation et le risque de nouvelle traite, question qui tend à être négligée en raison des lois sur l'immigration des États parties, aux niveaux national et régional. Les victimes sont souvent expulsées vers un pays de transit ou dans leur pays d'origine. On les induit en erreur en leur faisant croire qu'elles trouveront de l'aide là-bas. Aujourd'hui, ce type de soutien est plutôt rare. Les récits des femmes que nous entendons témoignent du contraire. Celles qui sont revenues leur pays d'origine ou de transit sont le plus souvent retournées dans la prostitution pour pouvoir survivre et se retrouvent aussi prises dans de nouveaux cycles de traite. Chaque femme re-victimisée dans la traite symbolise, on ne peut plus clairement, nos défaillances et notre incapacité à les aider lorsque nous nous l'aurions pu.

Bien que les États parties soient en mesure de prévenir les futures ré-exploitations des femmes qui ont été identifiées comme victimes, certaines lois sur l'immigration ou obligations régionales, telle que le Règlement de Dublin en Europe demeurent des obstacles. Les conventions internationales, telles que la Convention contre la criminalité transnationale organisée devrait prévaloir sur les convention régionales et les législations nationales.

Nous appelons les délégués à s'assurer que les femmes identifiées comme possibles victimes de la traite puissent recevoir un statut primaire en tant que victime de la traite, indépendamment de leur nationalité ou de leur statut juridique. Ainsi, le pays où elles auront été identifiées devra assumer la responsabilité de faire cesser le cycle de la traite et de fournir la meilleure assistance possible aux victimes.

**Notre dernier point** concerne spécifiquement un des points qui sera examiné cette semaine, à savoir, l'adoption d'un mécanisme de suivi pour la mise en œuvre de la Convention et de ses Protocoles.

Nous croyons qu'un tel mécanisme doit placer les États parties face à leurs responsabilités, que ce soit dans leur cadre national ou vis-à-vis de la communauté internationale. Les États parties seraient dans l'obligation de rédiger des rapports sur les mesures législatives, judiciaires, administratives ou autres qu'ils auront du élaborer pour la mise en œuvre de la Convention.

Nous considérons que le mécanisme de la Convention CEDAW devrait pris pour modèle. Ainsi, à l'issue de chaque examen périodique, le Comité CEDAW formule des commentaires sur la manière dont les Etats Parties ont mis en œuvre la Convention en prenant en compte leurs difficultés, les aspects positifs, et proposent des recommandations. Le processus des rapports est public et les ONG sont autorisées à y participer. En soumettant leurs propres rapports au Comité, les ONG aident le comité d'examen à évaluer la validité des rapports présentés par les États parties.

Nous demandons instamment aux États parties d'adopter la mise en œuvre d'un mécanisme de suivi solide pour la Convention sur la criminalité transnationale organisée et les Protocoles s'y rapportant.

**Declaración del Foro para las Mujeres y el Desarrollo (FOKUS), la Coalición contra el Tráfico de Mujeres (CATW), la Red Mediterránea contra la Trata de Mujeres (MNATW) y Rosa, durante la Sexta Sesión de la Conferencia de las Partes de la Convención de Naciones Unidas contra la Delincuencia Organizada Transnacional**

Viena, Austria, 15 de octubre de 2012

En 2000, la Conferencia de las Partes de la Convención de Naciones Unidas contra la Delincuencia Organizada Transnacional, adoptaba el Protocolo para Prevenir, Reprimir y Sancionar la Trata de Personas, en particular Mujeres y Niños, más conocido como Protocolo de Palermo. En julio de ese mismo año, en su Informe para revisar la puesta en marcha del Protocolo, la Secretaría publicaba un resumen de los resultados de un estudio realizado en diferentes países sobre buenas prácticas puestas en marcha para abordar el tema de la demanda de trabajos, servicios o bienes que favorecen la explotación de las personas.

**En primer lugar**, aplaudimos las medidas adoptadas por ciertos países como Suecia, Noruega o Islandia que penalizan la compra de servicios sexuales, porque consideran que la demanda de estos servicios favorece la explotación ajena. Este enfoque es totalmente acorde con el artículo 9 del Protocolo de Palermo y el artículo 6 de la CEDAW. A través de la penalización de la compra de servicios sexuales, los gobiernos envían un mensaje fuerte y contundente a las redes criminales, advirtiéndoles de que sus países no están dispuestos a aceptar este tipo de comercio.

Algunos países también han empezado a abordar la cuestión de la demanda de servicios sexuales, animando a los hombres a comprar mujeres que ejercen la prostitución, de una llamada forma responsable. La Campaña Stop Delincuencia (Crime Stoppers Campaign) de los Países Bajos es un ejemplo de ello. Sin embargo, no puede existir ninguna forma

responsable de comprar seres humanos. Los hombres y las mujeres no somos ni productos ni mercancías, y en ningún caso deberíamos poder ser comprados o vendidos como tales.

Cualquier interpretación del Protocolo debe de ser coherente con el resto de instrumentos internacionales de Derechos Humanos de las Naciones Unidas, incluida la Convención de 1949 para la Represión de la Trata de Personas y de la Explotación de la Prostitución Ajena, y la CEDAW. Por esta misma razón, saludamos con entusiasmo la Resolución adoptada por el Parlamento Francés de 2011, que reafirma el enfoque abolicionista de de la trata y prostitución basado en los derechos humanos.

**En segundo lugar**, queremos abordar el tema de la re-victimización y del riesgo de volver a ser víctima de las redes de trata, tema muy a menudo ignorado por las normativas en materia de inmigración nacionales y regionales de los Estados parte. Las víctimas a menudo son deportadas hacia otros países de tránsito, o hacia sus propios países de origen. Se les hace creer erróneamente que allí encontrarán ayuda, y lo cierto es que esta ayuda es prácticamente inexistente. Muy a menudo escuchamos testimonios de mujeres que, para poder sobrevivir en los países de tránsito o de origen, han tenido que volver a ejercer la prostitución, terminado de nuevo siendo víctimas de la trata. Cada mujer que cae de nuevo en manos de las redes de trata, simboliza el fracaso de nuestro sistema de atención, así como nuestra absoluta incapacidad para ayudarlas cuando hemos tenido ocasión de hacerlo.

A pesar de que los Estados estén en disposición de prevenir futuras situaciones de re-explotación de las mujeres ya identificadas como víctimas, algunas normativas bastante estrictas en materia de inmigración, o incluso compromisos de ciertos países hacia convenciones regionales, como el Reglamento de Dublín en Europa, obstaculizan seriamente este proceso. Las convenciones internacionales, como la Convención contra la Delincuencia Organizada Transnacional, deberían prevalecer sobre las convenciones regionales y/o sobre las legislaciones nacionales.

Nosotros instamos a los delegados a garantizar que las mujeres identificadas como potenciales víctimas de la trata, obtengan un status especial como víctima de trata, con independencia de su nacionalidad o de la situación legal en la que se encuentren en el país. Solo de esta forma, los países donde se haya producido la identificación de las víctimas, estarán obligados a asumir la responsabilidad de interrumpir el ciclo de trata, y a asegurar una mejor y mayor atención a las víctimas.

**Nuestro último punto** hace referencia a uno de los temas que serán examinados a lo largo de esta semana, a saber, la adopción de un mecanismo de seguimiento y control de la implementación de la Convención y de sus Protocolos adicionales.

Consideramos que un mecanismo de estas características debería conseguir responsabilizar a los Estados parte, tanto a nivel nacional como vis a vis de la comunidad internacional. Asimismo este mecanismo debería poder exigir que éstos informaran sobre las diferentes medidas legislativas, judiciales, administrativas y de otro tipo, puestas en marcha para implementar la Convención.

Pensamos que un buen modelo a seguir podría ser el mecanismo de seguimiento y control previsto en la CEDAW. El Comité de la CEDAW, después de analizar los informes periódicos emitidos por cada Estado parte, formula comentarios sobre cómo éstos han puesto en marcha la Convención, las dificultades encontradas y también sobre los aspectos positivos, realizando recomendaciones para mejorar la implementación de la misma. El proceso de recogida de información es público y las ONGs también pueden participar en él. A través de la presentación de sus propios informes, las ONGs pueden ayudar al Comité a analizar la veracidad y validez de los informes presentados por los Estados parte.

Nosotros instamos urgentemente a los Estados parte a adoptar un mecanismo sólido de seguimiento y control de la Convención sobre la Delincuencia Organizada Transnacional y sus Protocolos adicionales.